تعالى بل و لا نقل هذا النفي عن أحد من الصحابة و التابعين لهم بإحسان و لا عن أئمة المسلمين الذين لهم لسان صدق فى الأمة بحيث جعلوا أعلاما للسنة و أئمة للأمة .

وأما تفضيل بعض كلام ا على بعض بل تفضيل بعض صفاته على بعض فدلالة الكتاب و السنة و الأحكام الشرعية و الآثار السلفية كثيرة على ذلك فلو قدر أن الحق فى نفس الأمر أنها لا تتفاضل لم يكن نفي تفاضلها معلوما إلا بالعقل لا بدليل شرعي و إذا قدر أنها تتفاضل فالدال على ذلك هو الأدلة الشرعية مع العقلية فإذا قدر أن الحق في نفس الأمر هو التفضيل لكان كفر جاحد ذلك أولى من كفر من يثبت التفضيل إذا لم يكن حقا فى نفس الأمر لأن ذلك جحد موجب الأدلة الشرعية بغير دليل شرعي بل لما رآه بعقله و أخطأ فيه إذ نحن نتكلم فى هذا لتقدير و معلوم أن من خالف ما جاءت به الرسل عن ا بمجرد عقله فهو أولى بالكفر ممن لم يخالف ما جاءت به الرسل عن ا و إنما خالف ما علم بالعقل إن كان ذلك حقا .

.

و نظير هذا قول بعض نفاة الصفات لما تأمل حال أصحابه و حال مثبتيها قال لا ريب أن حال هؤلاء عند ا خير من حالنا فإن هؤلاء إن كانوا مصيبين فقد نالوا الدرجات العلى و الرضوان الأكبر و إن كانوا مخطئين فإنهم يقولون نحن يا رب صدقنا ما دل عليه كتابك